

دينامية التجديد الإستيمولوجي لمفهوم الدولة وفق السياسة المقارنة

أ. محمد أمين بن جيلالي⁽¹⁾

مقدمة:

عرف مفهوم الدولة في حقل السياسة المقارنة حزمة من التطورات المنهجية والنظرية التي واكبت تغير مدارس العلوم السياسية، حيث تميز هذا المفهوم باعتباره وحدة تحليل ثنائية الحضور والغياب على المستوى الإستيمولوجي، وهذا نتيجة لحركة البناء والتفكيك وإعادة البناء المعرفي من جديد (Rebuild) التي شهدتها حقل السياسة المقارنة إستجابة للإتجاهات الفكرية وللتغيرات السياسية والإجتماعية والإقتصادية، خاصة مع العودة النسبية للدولة في المرحلة الراهنة وما نتج عنه من ضرورة إعادة النظر في المفهوم الليبرالي للدولة.

أولا: النزعة الدولاتية: مركزية الدولة (State-centred)

تمحور الخطاب العلمي لحقل علم السياسة بصفة عامة والسياسة المقارنة تحديدا حول الدولة إبتداء من فرانسيس ليبر (Francis Lieber)، والذي عين كأول أستاذ لعلم السياسة بجامعة كولومبيا الأمريكية عام 1857، وصولا إلى وودرو ويلسن (Woodrow Wilson) وغيرهما من الباحثين. وخلال هذه الفترة كانت المهمة الرئيسية لعلم السياسة إرساء دولة قومية موحدة ومواطنة فاضلة⁽¹⁾. وقد تبنى هذا الخطاب غاية معرفية مهمة هي البحث عن القوانين التي تحكم توزيع السلطة بين مؤسسات النظام السياسي للدولة، وبذلك فقد إنصب البحث على النصوص الدستورية وما تقوله بشأن إلتزامات الأفراد الذين يعينون في مراكز سلطوية وحدود صلاحياتهم. وهكذا هيمن تصور الدولة على أجندة علم السياسة في الولايات المتحدة مع نهاية القرن التاسع عشر، حيث ساهم في منح هذا الوزن للدولة وجوه أكاديمية تحولت إلى رموز لعلم السياسة الناشئ، بالأخص وولتر باقو (Walter Baghot) في بريطانيا وودرو ويلسن في الولايات المتحدة.

إن تطور الحقل المعرفي لعلم السياسة في هذه الفترة - فترة التأسيس - إنطوت على أهداف معيارية وبالذات من أجل بناء دولة قومية موحدة وأمة تتمتع بالإرادة والقدرة لتحقيق هذا

1 باحث في السياسات المقارنة

الهدف . وفي هذا الإتجاه أشار فرانك قودناو Frank Goodnow في معرض حديثه أمام الجمعية الأمريكية لعلم السياسة APSA . حول دور علم السياسة في تحقيق إرادة الدولة:

«أحيانا تنشأ التحالفات السياسية لهذا الغرض (تحقيق إرادة الدولة). خاصة الحركة التقدمية، لكن الهدف الذي وجد من أجله هذا المشروع يتمثل بالأساس في مكافحة الفساد، الزبونية، الماكنة الحزبية، المحاباة، والجهوية، وهي المظاهر التي سعت النزعة الدولاتية إلى محاصرتها، تماما مثلما عملت على إصلاح النظام الذي أرسى أسسه توماس ماديسون، أحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة، هذا النظام أصبح غير ملائم للتحويلات الإجتماعية الناجمة عن الثورة الصناعية⁽²⁾».

فهناك توجهاً أساسيان في دراسة التحول الذي حدث في أوروبا والولايات المتحدة وأثر الثورة الصناعية وما أفرزته من نتائج، مثل التحضر والهجرة الجماهيرية وسقوط الإمبراطوريات القديمة، وظهور الدولة القومية الحديثة . هذين التوجهين أفرزا مدرستين في حقل السياسة المقارنة: أولاهما ركزت على مواجهة تحدي بناء الدولة ومؤسساتها وصياغة دستورها، من خلال إجراء مقارنة بين الدول المجاورة من أجل الوصول إلى نمط أوروبي للحكم، وقد ساد هذا الإتجاه لدى المحامين الدستوريين والكتاب البرلمانيين والإداريين، وثانيهما ركز على صيغة الثورة الإجتماعية والحراك الإجتماعي وظهور النخب الجديدة والتحول الديمقراطي للحكومات والحياة الإقتصادية وطبيعة الجماعات السياسية الجديدة مثل الأحزاب وجماعات المصالح، وقد اعتبر أعضاء هذه المدرسة إجتماعيون أكثر منهم سياسيون⁽³⁾.

وفي هذا الصدد كان للتطورات التي شهدتها أوروبا وأمريكا حينئذ دور مهم في إثارة مجموعة من التساؤلات المهمة التي تدور في إطار محاولة معرفة المتغيرات المؤثرة في مجريات التغيير السياسي كالعادات والتقاليد وأنماط السلوك والتراكيب الإجتماعية ودورها في عملية البناء الإجتماعي والسياسي، ولعل كتابات مونتيسكيو، وديتوكفيل، ماركس، وإميل دوركايم، وباريتو، وموسكا، وميشيلز وفبير وغيرهم كانت بمثابة المحاولات للإجابة على مثل هذه التساؤلات⁽⁴⁾.

وانحصرت معظم أدبيات السياسة المقارنة التقليدية في التطرق إلى البناء المؤسسي للدولة، والتركيز على التبريرات المعيارية للحكومة ودراسة الترتيبات الهيكلية لها⁽⁵⁾. فمن أهم الخصائص العامة لنظم الحكم قبل الحرب العالمية الثانية هيمنة التحليل التاريخي والدستوري للدولة

بالإضافة إلى سيطرة توجهات النظرية المعيارية وعدم الإهتمام بالواقع السياسي⁽⁶⁾. وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات السياسية المقارنة عرفت مجموعة من الدراسات المؤسسية بالإضافة إلى الدراسات الجزئية⁽⁷⁾. وهي الدراسات التي تقتصر على جزء من المؤسسات وتقدمه على أنه أهم مكون في بنية الدولة⁽⁸⁾. فإذن إقتصر الإهتمام بالدولة على المدرسة القانونية التقليدية والمقاربة المؤسسية (Institutional Approach) وإنحصرت دراسة الدولة في هذا السياق في الإطار القانوني ودراسة المؤسسات من منظور وصفى، ولم يتسع هذا التطور لبحث دور الدولة كفاعل في العملية السياسية.

إن النظرية الكلاسيكية لعلم السياسة تفتقر أن وحدتها الدراسية الكبرى هي الدولة. ولكن هذه النظرية تهاوى الآن أمام نظرة جديدة تعتبر أن حصر البحث السياسي بالدولة هو تضيق له، لأن هناك أنظمة سياسية قبلية، تتجلى فيها الظاهرة السياسية وتمارس فيها السلطة أو القدرة بدون أن تكون القبيلة دولة بالمعنى القانوني المصطلح عليه. ويمكن إعتبار هذه النظرية الجديدة ثورة منهجية، ولذلك يرجع الآن في تعريف النظام السياسي الإعتبار الإجتماعي على الإعتبار القانوني أو الدستوري⁽⁹⁾.

إن التخلي عن النموذج المعرفي التقليدي لا يعني إنتهاء مكوناته، وإنما يعني أنها سوف تدخل في بنية النموذج الجديد. وتستجيب لهيكلة ونسقه، حيث أنها جزء من تطور العلم وتراكمه. ومن ثم فإن التحليل المؤسسي أصبح خارج دائرة الإهتمام، ولكن مفهوم الدولة والمؤسسة كوحدة تحليلية مهمة أصبحت جزءا من مكون أكبر بجانب أجزاء أخرى.

ثانيا: البناء المعرفي للحقل: النزعة التعددية وهامشية الدولة

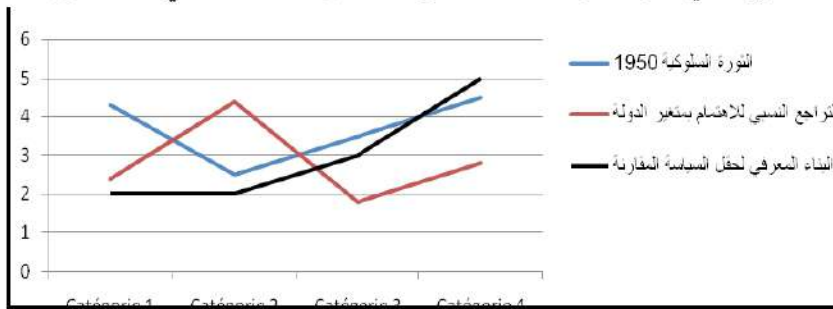
بذلت عدة جهود من أجل القيام بنقلة نوعية للحقل غيرت من بنيته الجوهرية والمعرفية. وتمثلت هذه الجهود في البحث عن المزيد من المواضيع الشاملة، والبحث عن الواقعية في الطرح والإبتعاد عن المعيارية. والبحث عن الضبط والدقة في الدراسات المقارنة. وأخيرا البحث عن نظام نظري يحكم بإطاره الفكري والمنهجي حقل السياسة المقارنة. وتزامنت الجهود للقيام ببناء وجه جديد للسياسة المقارنة مع الزخم الذي أعطته الثورة السلوكية للدراسات السياسية. خاصة مع الأعمال الثلاثة الأولى التالية: لأبراهام كابلان (Abraham Kaplan) وهارولد لازويل في كتابهما السلطة والمجتمع عام 1950، ودافيد ترومان (Truman David) في مؤلفه عملية الحكومة عام

1951، وايستون له كتاب بعنوان النظام السياسي: البحث بإتجاه وضع للعلوم السياسية عام 1953.

وفي ظل بروز الإقتراب السياسي العلمي كان الإتجاه العام يشير إلى الإلتزام بالأسس العلمية وخاصة بعد الثورة السلوكية في عام 1950، والتي كانت تبدي إهتماما باستخدام الأرقام في تحليل العلوم السياسية⁽¹⁰⁾. وعليه فظهرت الإتجاهات المختلفة لدراسة مفهوم الدولة وتعريف ماهيتها ومن هذه الإتجاهات: النظرية التعددية (Pluralism) والتعددية الجديدة، النخبوية، الكوربوراتية والكوربوراتية الجديدة، بالإضافة إلى النظرية الماركسية والإقتصاد السياسي. هذه النظريات تمكن علماء السياسة من إخضاع الدولة لدراسة تجريبية قابلة للإختبار⁽¹¹⁾.

ومن ناحية أخرى، فإن إنتشار المناهج السلوكية في علم السياسة، كان بذاته تكريسا للإهتمام بالنظام السياسي وتهميشا للدولة فقد عنيت هذه المناهج بتحليل الأنشطة التي تقوم بها الحكومة والبرلمان والأحزاب وجماعات المصالح، وبالبحث في عملية صنع القرار كما إهتمت بالثقافة والتنشئة والمشاركة السياسية من منظور تحليلي، إنطلاقا من مفهوم النظام السياسي وليس الدولة⁽¹²⁾.

إن الطرح الكوهيني ليس دقيق كليا، فالكثير من التطورات التي حصلت كان المحرك الرئيسي فيها ليس الثورات المعرفية بل التطور التدريجي، فتراجع دور الدولة إبتداء من بواكير القرن التاسع عشر إلى غاية أربعينيات القرن العشرين ساهم بشكل غير مباشر في بروز المزيد من المقاربات النظرية التي ميزت فترة ما بعد السلوكية⁽¹³⁾. والمخطط البياني أدناه يبرز ذلك:



غير أن ذلك لا يعنى أنه لم يكن هناك أي إهتمام بالدولة في الفكر الغربي فقد عني البعض بعملية بناء الدولة الحديثة مثل: صامويل هنتجتون، ولكن ظل التركيز على أداء النظام السياسي وقدراته بالأساس، كما إهتم بعض التعدديين الجدد (New Pluralists) بدور الدولة نسبيا مثل:

روبرت دال، كما برز إهتمام أكبر بالدولة في إطار مفهوم الكوربوراتية (Corporatism)⁽¹⁴⁾

إن الجديد الذي حملته السلوكية كثورة تتمثل في إعادة صياغتها لتصور التعددية⁽¹⁵⁾، من تعددية (المنظومات القيمية) إلى تعددية المصالح، وتبنت السلوكية هذا المفهوم للتعددية باعتباره موجها معياريا على الرغم من إدعائها المستمر بالتزام الحياد وعدم التأثير بأية قيم لدى إنجاز بحوثهم العلمية، لقد هيمنت هذه النظرية الجديدة وحلت محل المعيارية التي سادت لفترة طويلة وحتى الذين دافعوا بقوة عن الدولانية، وشنوا حملة ضد التعدديين في العشرينيات، إلا أن صوتهم خفت خلال الخمسينيات، رغم حضورهم الأكاديمي البارز في علم السياسة، ذلك لأن الحرب العالمية الثانية أماطت اللثام عن الجانب الرهيب للدولة، لا سيما وأن الأمر يتعلق بدولتين يتسم بنائهما بالكمال (ألمانيا النازية، إيطاليا الفاشية)، ومع اندلاع الحرب الباردة مع الإتحاد السوفياتي الذي عمد إلى التدخل في كل مناحي الحياة، فإنه كان من الصعب إقناع أي كان بإعادة صياغة السياسة الأمريكية عبر إعطاء دور أكبر للدولة مثلما يدعو إليه المنظور الدولاتي⁽¹⁶⁾.

وعلى صعيد الممارسة فإن الأفكار الماركسية، قد أخفقت في تحقيق ما كانت قد إنتقدت الدولة والمجتمع الرأسمالي عليه، ذلك أن التجارب في الدول والمجتمعات التي أخذت بالنظرية الماركسية، لم تستطع الوصول إلى المجتمع الذي تنتهي فيه الفوارق الطبقيّة والقادر على قيادة نفسه وتنظيم مجتمعه دون الحاجة إلى تلك المؤسسة السياسية الكبرى (الدولة)، وشهدت تلك التجارب إخفاقات خطيرة أدت إلى إنهيارها.

ثالثاً: التصدع المعرفي للحقل: عودة مفهوم الدولة كمركز للتحليل

في المرحلة ما بعد السلوكية أصبح الحقل أكثر تجزؤاً وتشظياً وانقسم إلى عدة حدود غير متماسكة من حيث الرؤية البحثية والمنهجية، وما بعد السلوكية دمرت التركيز الجوهري وإدراك الإلتزام العلمي الذي بنته الثورة السلوكية من خلال تحديها للقواعد العلمية المنهجية، خاصة أن معظم أقسام وكليات العلوم السياسية فشلت في تعليم الطلبة لقاعدة تدريبية على القواعد الصارمة للتقنيات البحثية وتحليل المعلومات الكمية⁽¹⁷⁾.

فمع إقرار فشل السلوكية في فهم وتفسير الكثير من الوقائع والظواهر السياسية، بالإضافة إلى فشل المنظور التنموي، بدأت أدبيات السياسة المقارنة تتجه نحو التغيير، خاصة مع بداية عودة مفهوم الدولة بقوة باعتبارها وحدة تحليل أساسية وليست مجرد صندوق إفتراضي لمدخلات

ومخرجات. وذلك بفضل التحليل الماركسي الذي عاد مع نهاية الستينات بالإضافة إلى التحليل المؤسسي، وظهرت العديد من المؤلفات مثل: بولنتزاس (Nicos Poulantzas): السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية عام 1968. ميليبند (Miliband Ralph): الدولة في المجتمع الرأسمالي عام 1969. وغير ذلك من المؤلفات التي تحدث التحليل النظري⁽¹⁸⁾.

إن الموقع النظري للدولة تراجع مع المدرسة السلوكية التي أهملت الدولة كفاعل رئيسي في التحليل. وعليه في عام 1985 صدر كتاب لمجموعة من المؤلفين كان عنوانه (Bringing the state back in) وقد قصد مؤلفوه التأكيد على أهمية إستعادة مفهوم الدولة لدوره كمحور وبؤرة تركيز للسياسة المقارنة⁽¹⁹⁾. بعد أن فقد هذا الوضع والدور طوال فترة المرحلة السلوكية من بداية الخمسينيات حتى نهاية السبعينيات. وقد سبق صدور هذا الكتاب قيام مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، الذي أسس عام 1983 لجنة أطلق عليها لجنة التخطيط البحثي للدول والأبنية الاجتماعية ودلالة تأسيس هذه اللجنة أن الجهة التي دعت إلى تجاوز مفهوم الدولة هي ذاتها التي عملت على إرجاعه مرة أخرى، ومنذ ذلك الحين عاد مفهوم الدولة ليحتل موقع الصدارة بعد أن توارى في فترة الستينات والسبعينيات، حيث حل محله مفهوم النظام السياسي والتحليل النظري، غير أن تلك العودة لا تعني أن البحث في الدولة وبالدولة قد عاد إلى ما قبل السلوكية حيث التركيز على المؤسسات والأطر القانونية والدستورية وإنما كانت هذه العودة حاملة الكثير من المفاهيم السلوكية حيث تم التركيز على القضايا التالية:

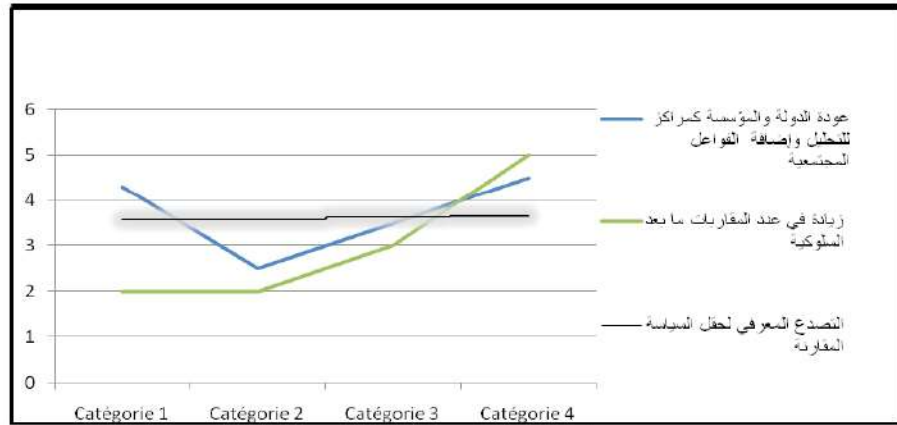
- 1- علاقة الدولة مع مكوناتها الداخلية سواء كان ذلك مع أقاليمها ومحلياتها وقدرتها على السيطرة عليها وتنظيم أمورها من خلال السيطرة على مصادر التمويل خصوصاً الضرائب أو العكس، أو علاقتها مع الفاعلين الفرعيين فيها أو مكوناتها الأساسية مثل: الجيش والمخابرات.
- 2- قوة الدولة وضعفها، حيث يدور النقاش حول ماهية الدولة الضعيفة؟، ولماذا تكون ضعيفة؟ وماذا يعني وصف دولة معينة بأنها ضعيفة؟ وكيف يمكن قياس ضعف الدولة وقدرتها على التحكم؟.

- 3- تسييس العرق والدين والهوية الثقافية، من أبرز ظواهر السياسة المقارنة المعاصرة حيث يتم تهديد الدولة من الداخل من خلال حروب العصابات ومحاولات الإستقلال من قبل بعض الأقاليم، أو ما يطلق عليه: "المنظمات ضد الدولة" التي أصبحت ظاهرة تواجه الدولة المعاصرة

دون أن تمثل بديلا حقيقيا لها ولعل أمثلة انفجارات دول مثل: يوغسلافيا، والبوسنة، ومقدونيا، روسيا، أندونيسيا، بوروندي، روندا، السودان، الصومال... إلخ دليل على تلك الأزمة، مما يستدعي ضرورة الإهتمام بكيفية حل الصراعات الداخلية عن طريق بناء الثقة والتعاون بين الجماعات العرقية والدينية والثقافية المختلفة .

وحيثما كانت التعددية تركز على المجتمع، فهناك إتجاه آخر ظهر خلال الثمانينات من القرن الماضي وينصب تركيزه على الدولة وفي هذا الإتجاه يتم النظر للدولة على أنها عنصر مركب ومستقل عن إهتمامات المجتمع. ويبيد هذا الإتجاه إهتمام أكبر بالنظام القانوني والتكوين التشريعي للدولة، فالمسؤولين الحكوميين والإجراءات الحكومية مستقلين عن الإختيارات والتفضيلات الإجتماعية. وبالتالي أدى ذلك لزيادة أهمية الدولة وإسترجاع مكانتها في العلوم السياسية ولكن هذا الإتجاه غير قادر على توصيف ماهية الدولة⁽²⁰⁾.

وبالإضافة إلى عودة مفهوم الدولة والمؤسسية فقد تم إعادة الإهتمام بالمجتمع، وذلك من خلال الدراسات التي تسلط الضوء على التداخل بين الدولة والفواعل الإجتماعية، وأهم دراسة كانت عند ميجدال (Joel Migdal): مجتمعات قوية ودول ضعيفة: علاقات الدولة - المجتمع وقدرات الدولة في العالم الثالث، 1988). وركز الباحثون في هذا المجال حول كيفية تنظيم وتطور المجتمعات نفسها في النشاط السياسي⁽²¹⁾. والرسم البياني التالي يؤكد حالة الحقل مع عودة الدولة كوحدة تحليل .



والتنظير في هذه المرحلة كان أقل سعيا لبناء نظرية عامة وإستبدالها بشبه نظرية تخلف البنيوية الوظيفية، وتركز أكثر على النظريات متوسطة المدى، فظهرت أسئلة جديدة حول بنية الدولة والثورة، والإختلاف بين التسلطية والديمقراطية، الفشل الديمقراطي والتحول، المؤسسات

الديمقراطية، الديمقراطية الإجتماعية ونماذج التنمية الإقتصادية، وهي قضايا دفعت إلى العديد من دراسات العمليات السياسية والتغير التي إفتتحها خوان لينز (Juan Linz) في كتابه : إنهيار الأنظمة الديمقراطية عام 1978⁽²²⁾.

ومع بداية نهاية الثمانينات شهد حقل السياسة المقارنة منعطفًا وتطورًا جديدًا بدأ يدفع بالحقل إلى المزيد من العلمية، وذلك في إطار بروز النزعة العلمية الثانية في الحقل التي أتت بعد النزعة العلمية التي جسدها السلوكية. وكان الهم الأساسي للنزعة العلمية الثانية بإشراف فرع الدراسات السياسية الأمريكية (field of American politics)، هو بناء نظرية عامة للأنشطة السياسية. مركّزين في ذلك على مقولات النظريات الصارمة والمستقاة من علم الإقتصاد، وهنا إستعانوا بنظريات اللبوصنع القرار والمؤسسية العقلانية القائمة كلها على نظرية الخيار العقلاني (1989 – 2000)⁽²³⁾. وخلال هذه الحقبة إهتم حقل السياسة المقارنة من الناحية الموضوعية من جهة بالميكرو المرتبط بإقتصاد السياسة العامة، ومن جهة أخرى بالماكرو (الدولة) والمتعلق بالسلوك والتركيز على المتغير الإقتصادي كبديل للعوامل السوسيولوجية في دراسة ظاهرة الدولة .

إن البنية المعرفية لحقل السياسة المقارنة تأثرت بالتطورات السياسية، فإتجاه الدراسات بعد الحرب العالمية الثانية نحو الطرح العلمي وتغييب الدولة ما هو في حقيقة الأمر إلا كنتيجة للصدمة التي أحدثها طغيان الدولة وتجبرها وتسببها في أهوال الحرب، وكان من اللازم أثناءها البحث عن مكن الخلل ومحاولة تفسير التفاعلات السياسية وفقا لتصورات تلغي مفهوم الدولة (Etatism)، كما تلغي المعايير القيمية حتى تكون هناك بحوث علمية تساهم في تصحيح المسارات الخاطئة في الحياة السياسية⁽²⁴⁾.

على الرغم من أن توماس كوهن يرى أن العلم لا بد أن يسوده نموذج معرفي واحد في كل فترة زمنية إلا أن هناك من يقول بالتعدد في النماذج المعرفية تبعا للإختلاف في المنطلقات المنهجية حسب تحليل باول فايرباند، خاصة ونحن بصدد معالجة مشكلة بناء الدولة كظاهرة إجتماعية سياسية متفردة بأبعادها المعقدة، فيستدعي دراستها إبستيمولوجيا الإستعانة بمقاربة كلية حاوية لجميع النماذج المعرفية المتنافسة داخل أدبيات السياسة المقارنة .

خاتمة:

في ظل إعادة النظر في العولة وإستمرار أهمية الدولة في حقل السياسة المقارنة، وعلى الرغم من الهجوم على الدولة من قبل العديد من الإتجاهات النظرية، سيبقى دورها المركزي المثير للإهتمام قائما، فالملاحظ أن الإهتمام المتجدد بالدولة بين علماء السياسة المقارنة منذ عام 1980، والحفاظ على حيويتها وقدرتها على التأقلم مع الواقع في عالم السياسة المتغير بسرعة خاصة دور الدولة في المجتمع في معظم دول العالم الثالث.

على هذا الأساس برز إحتياج محلي السياسة المقارنة إلى معرفة ليس فقط ماهية الواقع السياسي للدولة داخليا وخارجيا، ولكن أيضا كيفية البدء لمعرفة وتفسير ذلك الواقع⁽²⁵⁾.

هوامش الدراسة:

-John S. Dryzek, 'Revolutions Without Enemies: Key Transformations in Political Science', American Political Science Review, vol. 100, (04) 2006, p. 487.

²-Ibid, p. 488.

³- نصر محمد عارف، إستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي - النظرية - المنهج، ط.1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص-ص 244-245.

⁴-Thomas George Kurian, and others, The Encyclopedia of political science, USA: Prepared with the assistance of the American Political Science Association. CQ (Congressional Quarterly) Press, a division of SAGE, Washington, DC. 2011, p. 1280.

⁵- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، ط.1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001، ص.27.

⁶-Jean Leca, "La science politique dans le champ intellectuel français", Revue française de science politique, Vol32., No4, 1982, p. 659.

⁷- وهي دراسات تقريبا كلها جاءت مع نهايات القرن 19 في إطار الحركة ما بعد التاريخية (Post-Historicism). ومن أبرزها مايلي: «وولستي» (Theodor Woolsey)، «الدولة بين النظرية والتطبيق» 1878 «ووودرو ويلسن» (Woodrow Wilson): الدولة عناصر التاريخ والسياسة التطبيقية 1895، «جانكز» (Edward Jenks): التاريخ المختصر للسياسة والدولة 1900، «أوبنهايمر» (Oppenheimer): الدولة 1914 وكلها كانت دراسات مقارنة قانونية ومؤسسية. للمزيد أنظر:

Howard Wiarda, Comparative politics: critical concepts in political science, USA: Routledge Oxon, 2005, P-P. 229-234.

⁸-Ibid.

⁹- شيرزاد أحمد النجار، دراسات في علم السياسة، ط.1، عمان: دار دجلة، 2010، ص.55.

¹⁰- السلوكية كما يقول «روبرت داهل» هي مدخل جديد للدراسات السياسية المعاصرة قاد إلى ظهور شعور بعدم الرضا لمنجزات علم السياسة التقليدي، ويهدف هذا المدخل إلى جعل الدراسات السياسية أكثر علمية. أنظر:

- عادل فتحي عبد الحافظ، النظرية السياسية المعاصرة: دراسة للنماذج والنظريات التي قدمت لفهم السياسة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997، ص-ص 93-94.

¹¹-Mary Hawkesworth, Maurice Kogan, Encyclopedia of Government and Politics, (eds.), Vol01., London: Routledge, 1992 p-p. 43-55.

¹²- وفي المقابل أدبهذا التطور إلى تراجع أهمية النظرية السياسية التي كان يمكن أن تمثل مجالا ملائما لدراسة الدولة باعتبارها وثيقة الصلة بالفكر السياسي الذي يرتبط بدوره بالفلسفة التي كان لها الفضل في طرح أول الأسئلة والقضايا الخاصة بالدولة منذ العصر الإغريقي فقد كانت الدولة موضع تأمل عميق من المدارس الفلسفية المختلفة التي تراوحت نظرتها إليها بين إضفاء قدسية عليها كما عند «هيجل» مثلاً (الدولة تجسيد لأسمى فكرة أخلاقية)، أو الحط من شأنها كما عند «ماركس» (مجرد أداة للاستغلال الطبقي). للمزيد أنظر:

- هاله مصطفى، «الدولة ومرحلة جديدة في علم السياسة»، أنظر الرابط:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219933&eid=1894. تاريخ الدخول: 5 ماي 2013.

¹³-John Forrester, "OnK uhn's Case: Psycho analysis and the Paradigm", Critical Inquiry, vol.33, Summer, 2007, p. 492.

¹⁴- هاله مصطفى، مرجع سابق.

¹⁵- التعدد المقصود هنا لدى رواد إتجاه التعدديين ليس التعددية الحزبية التي تعتبر ركيزة الديمقراطية الغربية بل التعدد في الآليات التي يمكن من خلالها حكم المجتمع بمعنى عدم الإكتفاء بالمؤسسات الحكومية . للمزيد أنظر :

-Jean Leca, op. cit , p. 659.

¹⁶-John Dryzek, op. cit, p.490

¹⁷-Shu-Yun Ma,"Political Science at the Edge of Chaos? The Paradigmatic Implications of HistoricalInstitutionalism", International Political Science Review, Vol.28, No.01, 2007 , p70..

¹⁸-William A. Darity, and others,International encyclopedia of social Science, 2 © end ed, Vol 2, New York, London: macmailan and thomson, 2008 , vol.06, p. 313.

¹⁹- هذا الكتاب أسس لتيار إستطاع أن يسيطر الآن على أبحاث علم السياسة الأمريكي والمتمثل في النيومؤسسية التاريخية. من خلال هذه الأبحاث أشارت (Theda) إلى أهمية الدولة والمؤسسات كنماذج تحليلية بديلة عن النظريات الكبرى لسنوات الستينات والسبعينات حيث إنتقدت الوظيفة البنائية. نظرية النخبة، ونظريات التعددية، والماركسية، للمزيد راجع :

-Pierre BOLLINGER, «Theda Scopola, l'état, l'histoire et la science politique américaine», Raison politiques, presse de la fondation nationale des sciences politiques, N° 6, mai 2002, P-P. 134-148.

²⁰- Mary Hawkesworth , Maurice Kogan, op. cit,p-p .43-55.

²¹-Frances Hagopian, "Political Development, Revisited", Comparative Political Studies, Vol.33, No.6/7, August/September, 2000, p896..

²²- Gerardo L. Munck, and Richard Snyder, Passion, Craft, and Method in Comparative Politics, USA: The Johns Hopkins University Press, 2007,p. 50.

²³-Ibid, p. 5 , and p. 53.

²⁴- جبرار ليكر، العولمة الثقافية: الحضارات على المحك، تر. جورج كتورة، بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2004، ص.469.

²⁵-Boniface E.S. Mgonja, & Ernest Kihanga," Rethinking Globalization and Continuing Relevance of the "State" In Comparative Politics", Global Journal of HUMAN SOCIAL SCIENCE Sociology Economics & Political Science, Vol. 12, Global Journals Inc.(USA) ,2012, p-p.49-50, and p.51.